



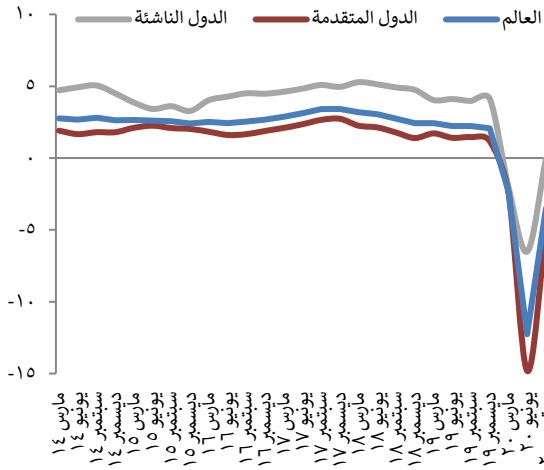
البنك المركزي المصري

تقرير السياسة النقدية
٢٠٢٠ / ٣

تجدر الإشارة إلى انه قد تم اعتماد ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ كأخر موعد لاستيفاء البيانات الواردة بالتقرير. وقد تكون بعض البيانات مبدئية او قابلة للمراجعة. وقد تم تحديث بعض البيانات منذ ذلك الحين والتي تتعلق على سبيل المثال وليس الحصر بمعدل التضخم لشهر نوفمبر ٢٠٢٠. كما قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي دون تغيير في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠. وسوف يتم ادراج تلك البيانات وكافة التطورات الاقتصادية الأخرى في تقرير السياسة النقدية القادم.

٣	الأوضاع الاقتصادية الحالية
١٩	النظرة المستقبلية
٢١	ملحق

شكل ١
النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاديات الدول المتقدمة
والناشئة^١
(نسبة مئوية، معدل سنوي)

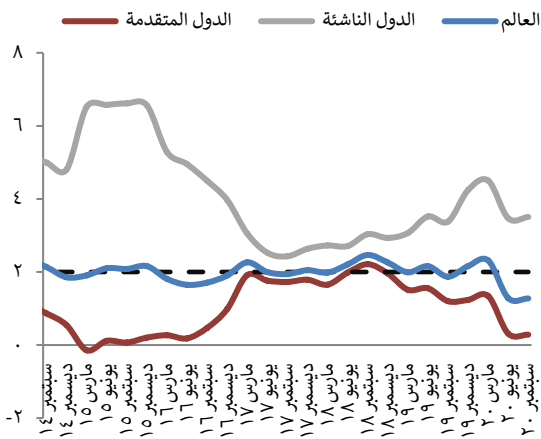


المصدر: بلومبرج ومعد بواسطة البنك المركزي المصري.
١/ مرجح بحجم التبادل التجاري بين مصر وشركائها التجاريين.

أ) استمر النشاط الاقتصادي العالمي في الانكماش خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٠. واتسمت معدلات التضخم بالاستقرار خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ وذلك عقب تباطؤ حاد خلال الربع السابق. كما استقرت الأسعار العالمية للبترول في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٠، بعد انخفاضها في سبتمبر من أعلى مستويات شهدتها في أغسطس ٢٠٢٠. واستمرت تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة في الزيادة خلال الفترة ما بين مايو ونوفمبر ٢٠٢٠، نظرًا لتيسير الأوضاع المالية العالمية على الرغم من حالة عدم اليقين المستمرة نتيجة جائحة كورونا.

تأثر النشاط الاقتصادي العالمي بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مسجلاً سالب ١٢,٣٪، مقارنة بسالب ٢,٣٪ في الربع السابق، والذي يعتبر أول انكماش في الاقتصاد العالمي منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، متأثرًا بشكل أساسي بتفشى جائحة كورونا، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الاحتوائية المرتبطة بها. ومن المتوقع أن يستمر الانكماش خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ وإن كان بوتيرة أبطأ.

شكل ٢
التضخم في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة^١
(نسبة مئوية، معدل سنوي)



المصدر: بلومبرج ومعد بواسطة البنك المركزي المصري.
١/ مرجح بحجم التبادل التجاري بين مصر وشركائها التجاريين.

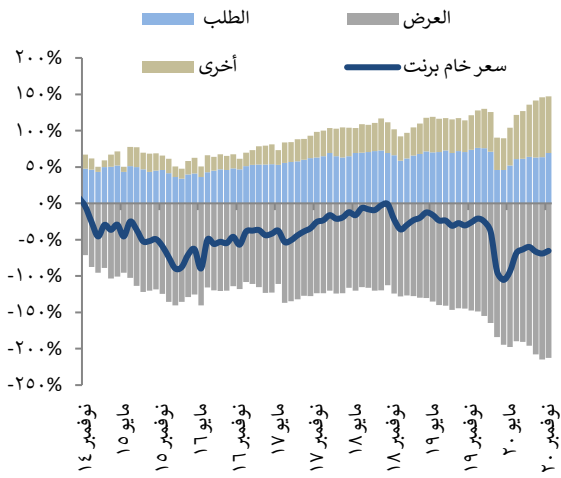
وفي الاقتصادات المتقدمة، سجل النشاط الاقتصادي انكماشاً قدره سالب ٣,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مقابل سالب ١٠,٣٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تحسن المعدلات السالبة نوعاً ما، إلا أنه لا زال منكماشاً بدرجة أكبر من سالب ١,٧٪ و موجب ٠,٨٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والربع الرابع من عام ٢٠١٩ على الترتيب. ويعزو كل من الانكماش الحاد خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والانكماش الأقل نسبياً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ تطورات متشابهة إلى حد ما في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان. وفي ذات الوقت، انكمش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة أيضاً، ولكن بشكل طفيف، وذلك خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ ليسجل سالب ٢,٠٪ مقارنة

بسالبة ٠,٦٪ و موجب ١,٣٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والربع الرابع من عام ٢٠١٩، على الترتيب. وقد جاء ذلك مدفوعاً بالانكماش المستمر في النشاط الاقتصادي في روسيا والهند والبرازيل ، والتي حد منها التحسن في الصين. وتُظهر البيانات الأولية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠ أن الصين واصلت التعافي في حين تراجع الانكماش في روسيا أيضًا ، مما يدعم من وتيرة تباطؤ الانكماش المتوقعة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ في الاقتصادات الناشئة.

استقر المعدل السنوي للتضخم للشركاء التجاريين لمصر عند ١,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وذلك بعد أن انخفض بشكل كبير خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢,٣٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل له منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وقد استقر معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة عند ٠,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع السابق، حيث حد انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو من ارتفاعه في الولايات المتحدة، في حين استقر التضخم في اليابان والمملكة المتحدة بشكل عام، مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وفي ذات الوقت ، استقر معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة أيضًا عند ٣,٥٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مقارنة بالربع السابق. ويرجع ذلك أساسًا إلى تراجع معدل التضخم في الصين والذي حد من ارتفاع معدل التضخم في روسيا والبرازيل والهند مقارنة بالربع السابق.

وقد تراجع معدل الانكماش في التجارة العالمية، والذي بدأ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ ثم ارتفعت وتيرته إلى مستوى قياسي بلغ سالب ١٤,٤٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نتيجة لفيروس كورونا والإجراءات الاحتوائية المصاحبة له، ليسجل سالب ٤,٢٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وإن كان لا يزال أضعف من سالب ٣,١٪ وسالب ٠,٥٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والربع الرابع من عام ٢٠١٩، على الترتيب.

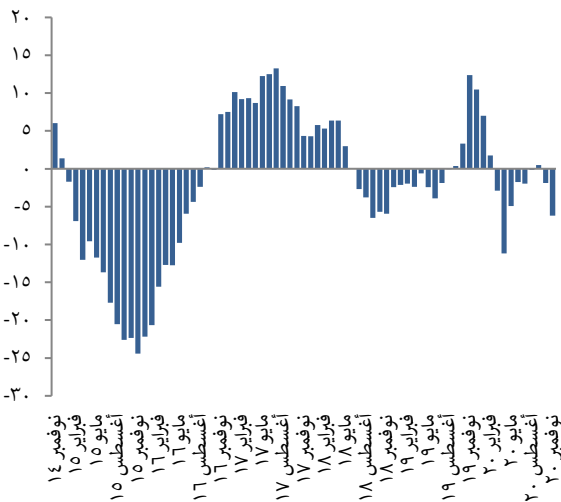
شكل ٣
المساهمة للتغير في سعر خام برنت
نسبة مئوية، يناير ٢٠٢٠=١٠٠، متوسط شهري



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي، معد بواسطة البنك المركزي.

شكل ٤

الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية
(نسبة مئوية، معدل سنوي، مرجحة بأوزان المؤشر المحلي لأسعار المستهلكين)

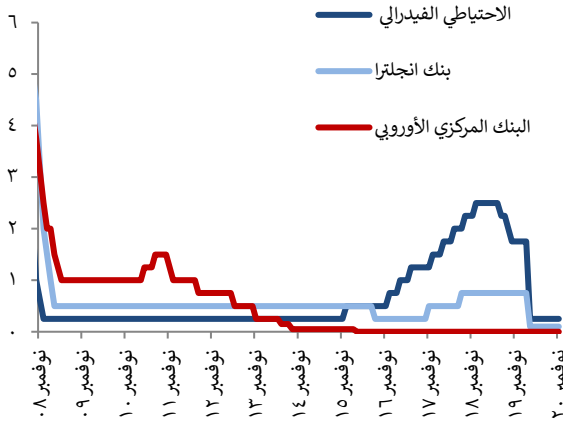


المصدر: البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، معد بواسطة البنك المركزي.

ويعد أن بلغ سعر خام البترول برنت ذروته عند ٤٤,٧ دولار أمريكي للبرميل في المتوسط في أغسطس ٢٠٢٠ عقب تسجيله أدنى مستوى له في أبريل ٢٠٢٠ عند ١٨,٤ دولار أمريكي للبرميل، انخفضت أسعار خام برنت بشكل طفيف في سبتمبر ٢٠٢٠ واستقرت بدرجة كبيرة عند هذا المستوى المنخفض لتسجل في المتوسط ٤٠,١ دولارًا أمريكيًا للبرميل في أكتوبر ٢٠٢٠ والنصف الأول من نوفمبر ٢٠٢٠. ويرجع الانخفاض في سبتمبر بشكل أساسي إلى زيادة المعروض منه ، في حين أن الاستقرار الكبير في أكتوبر والأسبوعين الأولين من نوفمبر كان بسبب الانتعاش الطفيف في الطلب الذي حد من الزيادة المستمرة في المعروض^١. وفي ذات الوقت ، استمرت أسعار المواد الغذائية الدولية، باستخدام أوزان سلة مؤشر أسعار المستهلك المحلية للمواد الغذائية الأساسية، في الانخفاض على أساس سنوي منذ مارس ٢٠٢٠، باستثناء ارتفاع طفيف في سبتمبر ٢٠٢٠. ويرجع الانخفاض في الأسعار على أساس سنوي بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار الدواجن خلال هذه الفترة، وكذلك اللحوم الحمراء في أكتوبر ٢٠٢٠.

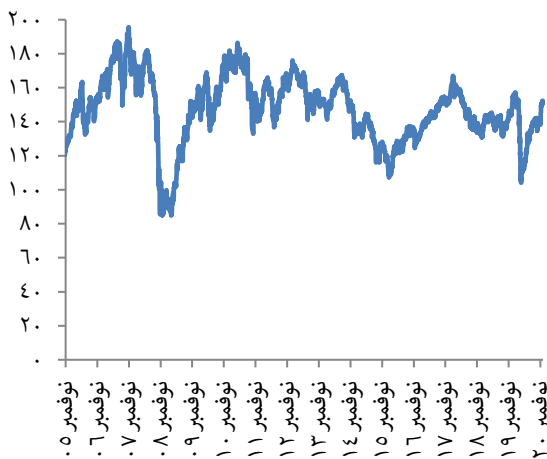
وقد قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الإبقاء على أسعار العائد الأساسية على حالها في نوفمبر ٢٠٢٠، بعد أن خفضها بمقدار ١٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠، لتتخف إلى المستويات التي كانت سائدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، أبقى بنك إنجلترا أسعار العائد الأساسية دون تغيير في نوفمبر ٢٠٢٠، بعد أن خفضها بمقدار ٦٥ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من صفر بالمائة ، في حين أبقى البنك المركزي الأوروبي أيضًا على معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسي ومعدلات تسهيلات الودائع دون تغيير عند صفر بالمائة وسالب ٠,٥ بالمائة في اجتماعه الأخير في أكتوبر ٢٠٢٠، وكان قد تم تغيير كلاهما آخر مرة في مارس ٢٠١٦ وأكتوبر ٢٠١٩ على الترتيب. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الميزانيات العمومية للبنوك المركزية الثلاثة في التوسع من خلال برامج شراء الأصول، فضلاً عن الأدوات الأخرى، للمساعدة في

شكل ٥
اسعار العائد في الدول المتقدمة
(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبرج، معد بواسطة البنك المركزي.

شكل ٦
تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة
(مؤشر)



المصدر: بلومبرج ومعد بواسطة البنك المركزي المصري.

^١ يجب التنويه أن سعر خام البترول برنت قد عاود الارتفاع خلال النصف الأخير من نوفمبر والأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠٢٠، ليصل ٤٥,٧ دولار أمريكي للبرميل.

الحفاظ على تسيير الأوضاع المالية في أعقاب تفشي جائحة كورونا بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها.

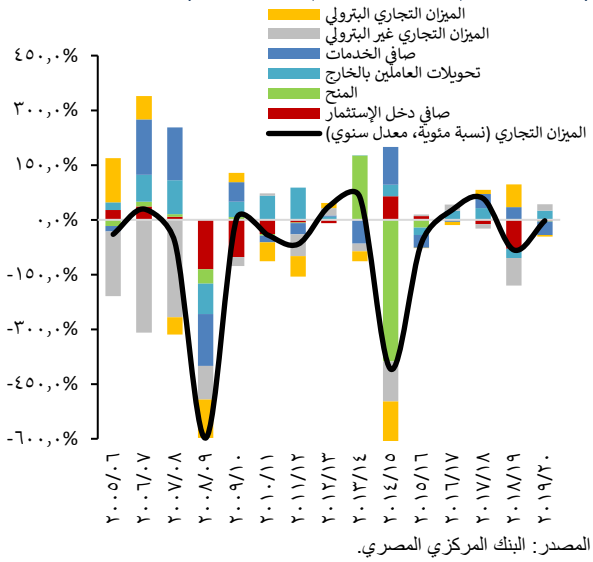
وقد استؤنفت تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة منذ مايو ٢٠٢٠، وذلك عقب أكبر تخارج لها منذ عام ٢٠٠٨ في مارس ٢٠٢٠. نتيجة تفشي جائحة كورونا واتخاذ الإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها. وقد تم دعم تسيير الأوضاع المالية العالمية من عودة تلك التدفقات على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة نتيجة الجائحة.

ب) استقر عجز الحساب الجاري بشكل عام ليصل نحو ١١,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ويرجع ذلك أساساً إلى التحسن المشهود في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. جاء ذلك على الرغم من التأثير السلبي الكبير لجائحة فيروس كورونا على أداء الحساب الجاري خلال النصف الأخير من العام المالي. ومن ناحية أخرى، إنخفض الحساب المالي بمقدار النصف تقريباً، لكنه لا يزال في النطاق الإيجابي، مسجلاً فائض بمقدار ٥,٤ مليار دولار.

استقر عجز الحساب الجاري بشكل عام ليصل نحو ١١,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ١٠,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. وقد جاء ذلك نتيجة التحسن المشهود خلال النصف الأول من العام المالي على الرغم من التأثير السلبي لتداعيات فيروس جائحة كورونا على أداء الحساب الجاري خلال النصف الأخير من ذات العام المالي. ويرجع ذلك الاستقرار المشهود بشكل كبير إلى التحسن في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، والذان حداً من تراجع فائض ميزان الخدمات وارتفاع عجز دخل الإستثمار.

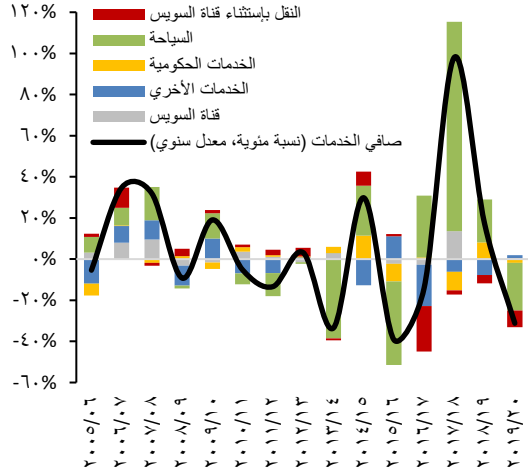
وقد شهد الميزان التجاري للسلع تطورات إيجابية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، نظراً لإنخفاض الواردت بوتيرة أسرع من إنخفاض الصادرات. و نتيجة لذلك سجل عجز الميزان التجاري للسلع انخفاضاً

شكل ٧
المساهمة في معدل نمو الميزان الجاري
(نقطة مئوية ما لم يذكر غير ذلك، قيم موجبة=تحسن)



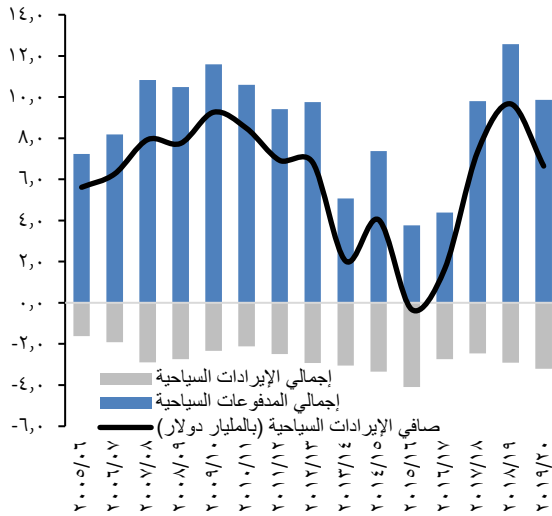
لي سجل ٣٦,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة ب٣٨,٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

شكل ٨
المساهمة في معدل نمو صافي الخدمات
(نقطة مئوية ما لم يذكر غير ذلك، قيم موجبة=تحسن)



المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل ٩
إيرادات ومدفوعات السياحة
(بالمليار دولار خلال الربع المنتهي في تاريخه)



المصدر: البنك المركزي المصري.

و انخفض العجز التجاري غير البترولي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مسجلاً ٣٦,٠ مليار دولار مقارنة ب٣٨,٠ مليار دولار خلال العام المالي السابق. وقد جاء الإنخفاض في العجز نتيجة ارتفاع الصادرات غير البترولية و تراجع الواردات.

وسجل الميزان التجاري البترولي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عجزاً قدره ٤٢١,٠ مليون دولار مقارنة بفائض قدره ٨,٠ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. وجاء العجز المسجل بشكل أساسي نتيجة للانخفاض الكبير في الصادرات، والذي تخطى الانخفاض في الواردات. ومع ذلك، شهد النصف الأخير من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ تحسناً كبيراً، حيث سجل الميزان البترولي فائضاً قدره ٣١٢,٣ مليون دولار مقارنة بعجز قدره ١٤٢,٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن توقف واردات الغاز الطبيعي اعتباراً من ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى دعم الفائض المسجل خلال النصف الأخير من العام المالي.

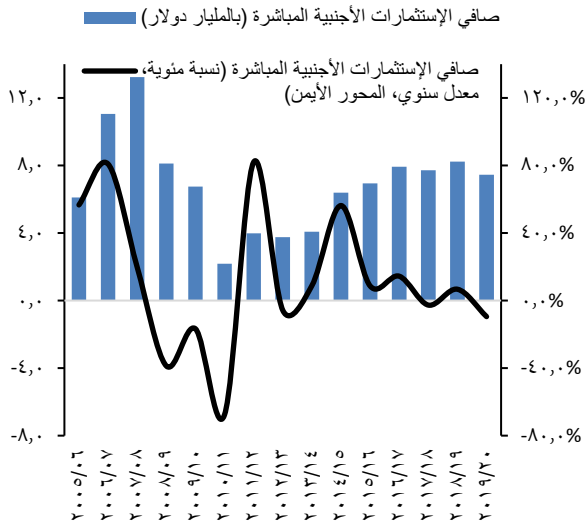
فيما شهد فائض صافي الخدمات انخفاضاً على أساس سنوي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مسجلاً ٩,٠ مليار دولار مقارنة ب١٣,٠ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات السياحية الناتجة عن فرض قيود علي السفر عالمياً ومحلياً في محاولة لاحتواء جائحة كورونا. بالإضافة إلى ذلك، تقادم الانخفاض في صافي فائض الخدمات بسبب المساهمة السلبية لصافي إيرادات النقل باستثناء إيرادات قناة السويس. و من ناحية أخرى، ارتفعت إيرادات قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، لتصل إلى ٥,٨١ مليار دولار مقابل ٥,٧٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

وعلى صعيد آخر، انخفض فائض الحساب المالي بنسبة ٤٩,٥٪، مسجلاً ٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٠,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويأتي ذلك نتيجة لانخفاض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة. ومع ذلك، فقد تحسن العجز في ميزان الدخل الاستثماري بشكل طفيف خلال النصف الأخير من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث سجل ٥,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٥,٨ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام السابق. كما عادت صافي تدفقات الحافظة الواردة إلى السوق المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بعد تخارجها خلال الربع الأول من ذات العام نتيجة جائحة كورونا والإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها. وفي ذات الوقت، سجل صافي الاحتياطات الدولية ٣٩,٢ مليار دولار في أكتوبر ٢٠٢٠ مقابل ٣٦,٠ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠.

ج) تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٣,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال العام المالي السابق. وجاء ذلك في ضوء تطبيق الإجراءات الاحتوائية لجائحة كورونا والتي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي. كما سجل معدل البطالة ٧,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٦٪ و ٧,٧٪ خلال الربعين الثاني والأول من العام ذاته، على الترتيب.

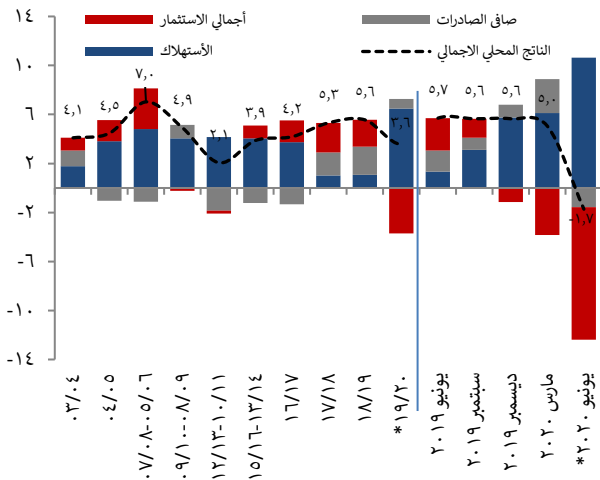
تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليسجل ٣,٦٪، وذلك بعد أن استقر عند ٥,٤٪ في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام ذاته، ومقارنة بـ ٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. وقد جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة للإجراءات الاحتوائية لجائحة كورونا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي، حيث سجل معدل النمو سالب ١,٧٪ خلال ذات الفترة. وتشير البيانات المبدئية الي استمرار ارتفاع مساهمة الإستهلاك خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مسجلاً أعلى مستويات له علي الإطلاق و مواصلاً اتجاهه الصعودي منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من ذلك، فإن الزيادة في

شكل ١٠
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر*
(بالمليار دولار ما لم يذكر غير ذلك)



المصدر: البنك المركزي المصري.
*بيانات محدثة وفق منهجية جديدة لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرباحه لتتضمن كافة الأرباح المحققة ولم يتم توزيعها بعد، والتي كانت تقتصر في السابق على الأرباح المعاد استثمارها فقط، وذلك وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٣٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك ابتداءً من الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩.

شكل ١١
المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الانفاق
(نقطة مئوية، معدل سنوي)

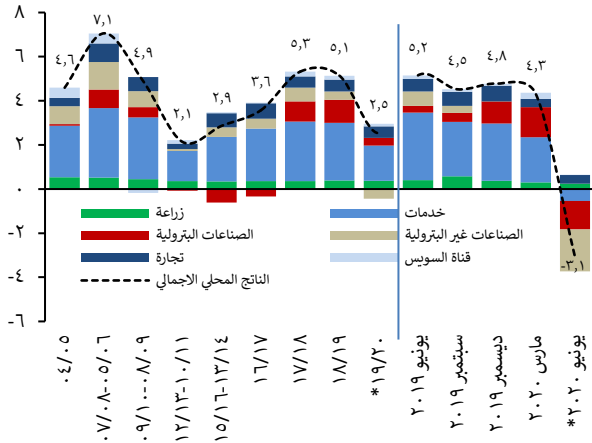


*/بيانات مبدئية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مساهمة الإستهلاك لم تكن بالقدر الكافي لتحذ من الانكماش الكبير في مساهمة الإستثمارات، والتي سجلت أدنى مستوى لها علي الإطلاق أيضاً. وكانت مساهمة الاستثمارات قد اتخذت مسار انكماشى بشكل عام منذ الربع الرابع لعام ٢٠١٩.

شكل ١٢
المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع
(نسبة مئوية، معدل سنوي)



*/ بيانات مبدئية

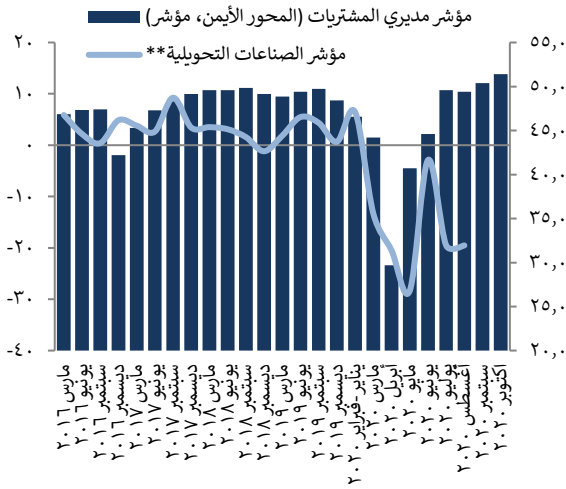
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

فيما انخفضت مساهمة صافي الصادرات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مسجلة مستويات سالبة لأول مرة منذ الربع الأول من عام ٢٠١٧، وأدنى مستوى لها منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وقد جاء ذلك نتيجة للإنكماش المستمر والمتزايد في معدل نمو الصادرات الحقيقي، والذي حد منه جزئياً الإنكماش المستمر والمتزايد في معدل نمو الواردات الحقيقي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلاوة علي ذلك، استمر النمط الإنكماشى للصادرات الحقيقية للربع السادس علي التوالي بعد أن كان النمو الموجب في الصادرات هو الدافع الرئيسي لنمو صافي الصادرات خلال الفترة ما بين الربع الأول من عام ٢٠١٧ و الربع الأول من عام ٢٠١٨. أما بالنسبة للواردات الحقيقية فقد سلكت أيضاً نمط انكماشى منذ الربع الثاني لعام ٢٠١٨، و تزايدت وتيرة الإنكماش بحدة من الربع الرابع لعام ٢٠١٩ فصاعداً، لتحذ من إجمالي مساهمة صافي الصادرات السالبة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

ومن منظور قطاعي، انكمش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ليسجل سالب ٣,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، و هي أبطأ وتيرة مسجلة منذ الربع الأول من عام ٢٠١١. كما تم مراجعة معدل النمو لينخفض الي ٤,٣٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ من ٥,٠٪ التي كانت مقدرة بشكل مبدئي من ذي قبل. وانخفض معدل النمو بسبب تراجع مساهمة القطاع الخاص بشكل أساسي و تحديدا بسبب انكماش في قطاعي السياحة والصناعات التحويلية غير البترولية، و بدرجة أقل انكماشاً في قطاع التشييد والبناء. كما انكمش معدل النمو للقطاع العام نتيجة الإنكماش في القطاع البترولي و التباطؤ المشهود في مساهمة قناة السويس، وقد حد من تلك التطورات جزئياً الزيادة في مساهمة الحكومة العامة.

و فيما يخص سوق العمل، فقد ارتفع معدل البطالة ليسجل ٩,٦٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بعد تسجيل ٧,٧٪ خلال الربع الأول من ذات العام، قبل أن يعاود التحسن ويسجل ٧,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. جاء الإرتفاع في معدل البطالة بسبب الإنخفاض في أعداد الموظفين في ضوء تطبيق الإجراءات الاحتوائية لجائحة كورونا والتي أثرت بالسلب علي النشاط الاقتصادي و التوظيف تبعاً. و في الوقت ذاته حد الإنكماش الكبير في قوة العمل من تأثير الإنخفاض في التوظيف بشكل جزئي، مخففاً بذلك من حدة الإرتفاع في معدل البطالة. أما بالنسبة للتحسن اللاحق في معدل البطالة، فقد جاء نتيجة الإرتفاع الملحوظ في التوظيف بالرغم من الزيادة المصاحبة لها في قوة العمل، والتي حدث بدورها من الإنخفاض في معدل البطالة بشكل جزئي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

شكل ١٣
مؤشرات أولية*
(نسبة مئوية، معدل سنوي ما لم يذكر غير ذلك)



*/البيانات الظاهر كجدا من شهر مارس من عام ٢٠٢٠ هي بيانات شهرية.
**/ بيانات ميدانية

وتشير بعض المؤشرات الأولية الي التحسن التدريجي في النشاط الاقتصادي، و قد بدأ هذا التحسن خلال شهري يونيو و يوليو من عام ٢٠٢٠ عقب رفع الإجراءات الاحتوائية لجائحة فيروس كورونا، إلا أن معظم المؤشرات الأولية شهدت تباطؤاً في وتيرة ذلك التحسن خلال شهري أغسطس و سبتمبر من عام ٢٠٢٠. و مع ذلك فإن مؤشر مديري المشتريات كان الإستثناء الوحيد، و الذي سجل بدوره ارتفاعاً في المتوسط خلال الفترة ما بين يونيو وأكتوبر من عام ٢٠٢٠، مرتفعاً بأسرع وتيرة له في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ منذ شهر ديسمبر ٢٠١٤. و من ناحية أخرى، عاد مؤشر الصناعات التحويلية الي نمط أكثر انكماشاً خلال شهري يوليو و أغسطس ٢٠٢٠، بعد تسجيل تحسن مؤقت في شهر يونيو ٢٠٢٠. كما استمرت مبيعات السيارات في الزيادة في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ و إن كانت بوتيرة أقل مقارنة بشهر أغسطس ٢٠٢٠. وفي الوقت ذاته شهد معدل الانكماش في صافي الحمولة المارة عبر قناة السويس تعافياً تدريجياً من أدنى مستوى مسجل له في شهر يونيو ٢٠٢٠. أما بالنسبة لنشاط القطاعات البترولية فقد اتسم بالضعف العام و استمر معدل النمو السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي في الإنخفاض خلال الفترة ما بين يونيو وأغسطس ٢٠٢٠. و مع ذلك

فإن وتيرة الإنكماش في إنتاج الغاز الطبيعي والمسجلة خلال الفترة ما بين مارس ومايو ٢٠٢٠ قد تراجعت بحد كبير.

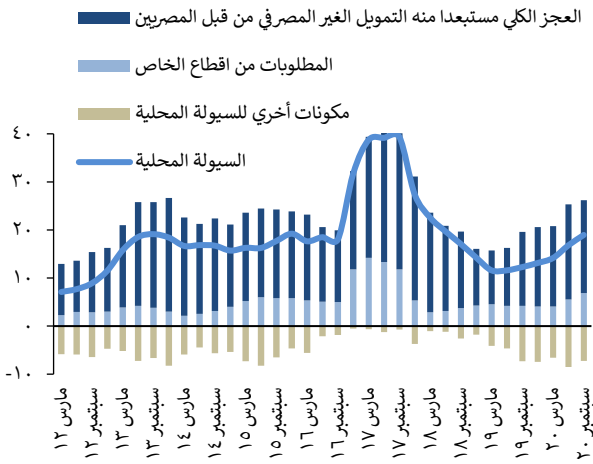
د) استمر ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وذلك للربع الخامس على التوالي، مدعوماً بالأساس بارتفاع مساهمة عجز المالية العامة للدولة، بالإضافة الي مساهمة المطلوبات علي القطاع الخاص.

استمر ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية للربع الخامس على التوالي، لي سجل ١٩,٠٪ في المتوسط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. ويرجع الارتفاع في الأساس الي الزيادة في مساهمة مصادر تمويل عجز المالية العامة للدولة في السيولة المحلية^١ بالإضافة الي المطلوبات علي القطاع الخاص.

وقد كان ارتفاع مساهمة التمويل المصرفي محلياً السبب الرئيسي وراء ارتفاع مساهمة مصادر تمويل عجز المالية العامة للدولة، والذي حد منه جزئياً الانخفاض السنوي في مساهمة التمويل الأجنبي غير المصرفي. وقد جاء انخفاض مساهمة الأخير في أعقاب تقشي جائحة كورونا عالمياً وعزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار في أصول الدول الناشئة والاتجاه إلى أصول الملاذ الآمن^٢.

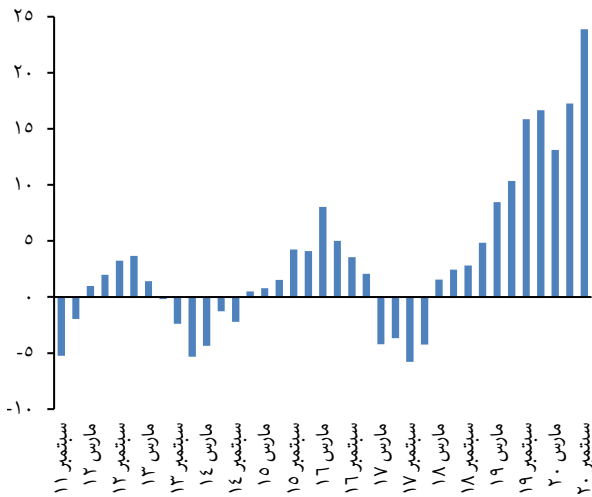
وفي ذات الوقت، استمرت مساهمة المطلوبات علي القطاع الخاص بالعملة المحلية في معدل نمو السيولة المحلية في التعافي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وذلك للربع الثاني علي التوالي، وذلك عقب فترة من الاستقرار بدأت منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وقد جاء الارتفاع مؤخراً مدعوماً بقرار البنك المركزي بخفض أسعار العائد بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس في منتصف مارس ٢٠٢٠، بالإضافة الي خفض اسعار العائد علي مبادرات البنك المركزي التي تم الإعلان عنها

شكل ١٤
المساهمة في نمو السيولة المحلية
(نقطة مئوية، معدل سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل ١٥
المطلوبات بالعملة المحلية علي القطاع الخاص بعد تحييد أثر التضخم
(نسبة مئوية، معدل سنوي، متوسط الفترة)



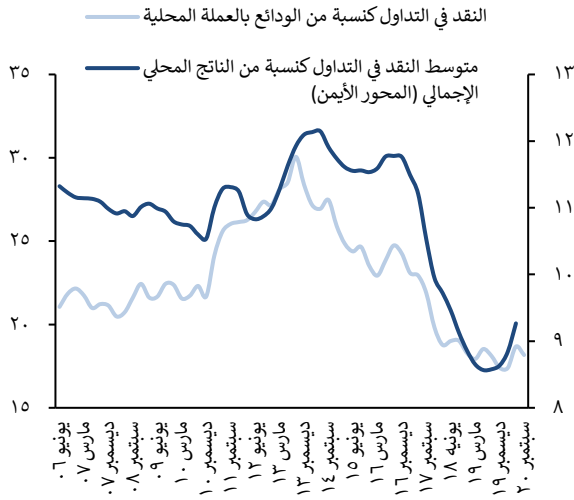
المصدر: البنك المركزي المصري.

^١ مصادر تمويل عجز المالية العامة للدولة المتضمنة داخل السيولة المحلية هي التمويل المصرفي المحلي، التمويل الأجنبي غير المصرفي والتمويل الخارجي.

^٢ تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، استأنفت تنقعات التمويل الأجنبي غير المصرفي إلى مصر، لكنها لا تزال أقل علي أساس سنوي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

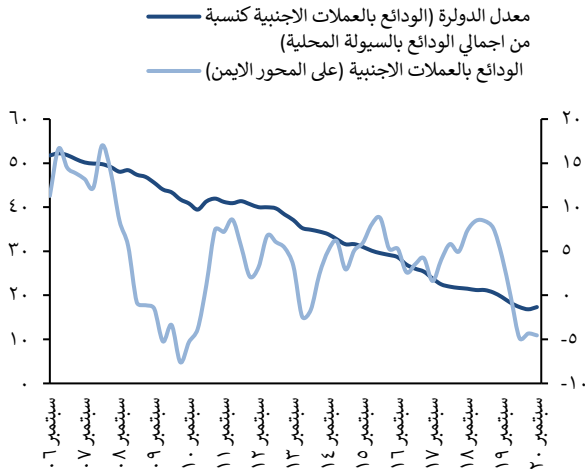
في أواخر عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠ للحد من الآثار السلبية المتوقعة لجائحة كورونا.

شكل ١٦
النقد في التداول خارج الجهاز المصرفي^{١/}
(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي المصري.
١/ متوسط النقد في التداول، الودائع بالعملة المحلية في السيولة المحلية، المجموع المتتالي لأربع أرباع من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل ١٧
تطورات الودائع بالعملة الأجنبية
(نسبة مئوية، معدل سنوي، ما لم يذكر غير ذلك)



المصدر: البنك المركزي المصري.

وبالمثل، ارتفع معدل النمو السنوي للمطلوبات من القطاع الخاص بالعملة المحلية بعد تحييد أثر التضخم خلال الربع الثالث من ٢٠٢٠، ليسجل اعلي معدل له منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

وبالنسبة لمكونات السيولة المحلية، استقر النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي كنسبة من الودائع بالعملة المحلية في السيولة المحلية في المتوسط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بعد ان شهد زيادة طفيفة خلال الربع السابق بالتوازي مع تقشي جائحة كورونا عالميا والإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها التي اتخذتها الحكومة المصرية. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت تلك النسبة تتراوح عند مستويات أقل من المتوسط تاريخياً.

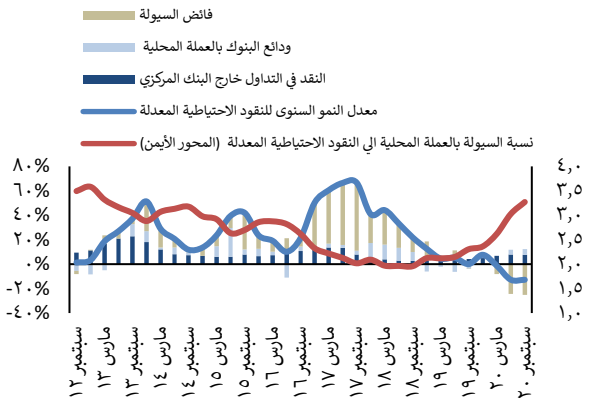
وفي ذات الوقت، استقر معدل الدولار للودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع في السيولة المحلية عند مستوي ال ١٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وذلك بعد تحييد التغيرات في سعر الصرف، فيما استمر الانكماش على أساس سنوي في الودائع بالعملة الأجنبية مقومةً بالدولار الأمريكي وذلك منذ نوفمبر ٢٠١٩.

استمر معدل النمو السنوي لنقود الاحتياطي، المعدلة بفائض سيولة الجهاز المصرفي لدى البنك المركزي، في التراجع خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بسبب تراجع مساهمة فائض سيولة الجهاز المصرفي لدى البنك المركزي، وذلك للربع الثالث على التوالي. وفي ذات الوقت، استمر المضاعف النقدي في الزيادة، والذي يتم قياسه كنسبة السيولة المحلية بالعملة المحلية الي النقود الاحتياطية بتعريفها السابق، منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٩ وذلك بعد أن استقر خلال الفترة بين الربع الثالث من عام ٢٠١٧ والربع الثالث من ٢٠١٨.

هـ) استقرت الأوضاع النقدية الحقيقية.

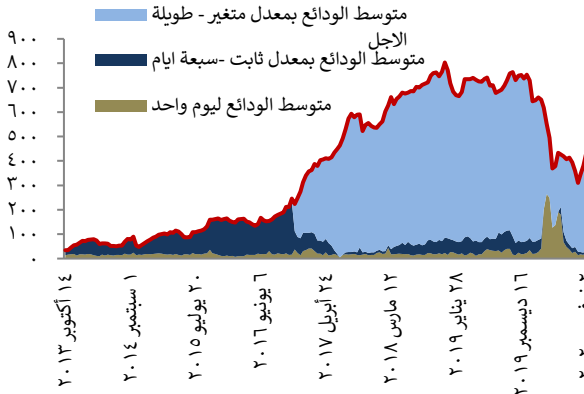
تشير التقديرات إلى أن الأوضاع النقدية الحقيقية قد استقرت بشكل عام خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بعد التيسير الذي شهدته خلال

شكل ١٨
المضاعف النقدي والمساهمة في نمو نقود الاحتياطي^١
(نقطة مئوية، معدل سنوي، ما لم يذكر غير ذلك)



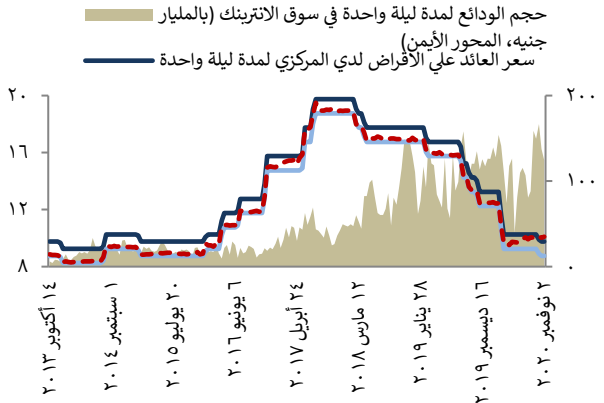
المصدر: البنك المركزي المصري.
١/ تم تعديل نقود الاحتياطي باجمالي فائض السيولة.

شكل ١٩
فائض السيولة^{١٠٢}
(بالمليار جنيه مصري)



المصدر: البنك المركزي المصري
١١ معدلة بتسهيلات الاقراض لمدة ليلة واحدة.
١٢ حتى ٢ نوفمبر ٢٠٢٠.

شكل ٢٠
سوق المعاملات البيئية بين البنوك لمدة ليلة واحدة وأسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي^١
(نسبة مئوية ما لم يذكر غير ذلك)



المصدر: البنك المركزي المصري.
١١ حتى ٢ نوفمبر ٢٠٢٠.

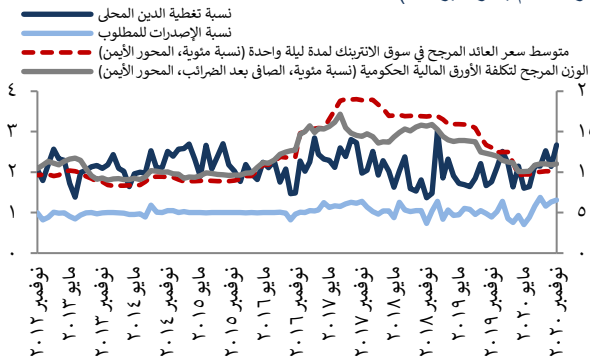
الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بدعم من التخفيضات التراكمية لأسعار العائد بمقدار ٣٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠، وسبتمبر و ٢٠٢٠.

ارتفعت مستويات فائض السيولة في أكتوبر ٢٠٢٠ بعد انخفاضها على نطاق واسع منذ يناير ٢٠٢٠، لتسجل في المتوسط ٤٣٥ مليار جنيه مصري خلال فترة الصيانة المنتهية في ٢ نوفمبر ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هذه المستويات منخفضة مقارنة بالمتوسط المسجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ والبالغ ٧٤٦ مليار جنيه مصري. ونتيجة للانخفاض الواسع في فائض السيولة، واستئناف جميع مزادات عمليات السوق المفتوحة منذ النصف الثاني من شهر يونيو ٢٠٢٠، فقد أدى ذلك إلى تعزيز النشاط بين البنوك منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

وفي ذات الوقت، كان سعر المعاملات النقدية بين البنوك لمدة ليلة واحدة أعلى من سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي منذ يوليو ٢٠٢٠، مقارنة بمتوسط فروق الأسعار على المدى الطويل والبالغ حوالي سالب ٣٠ نقطة أساس. وبالتالي، تعكس أسعار المعاملات بين البنوك في أكتوبر ٢٠٢٠ انخفاضًا بمقدار ٠,٨ مرة في الخفض التراكمي لسعر العائد ب ٣٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠ وفي سبتمبر ٢٠٢٠.

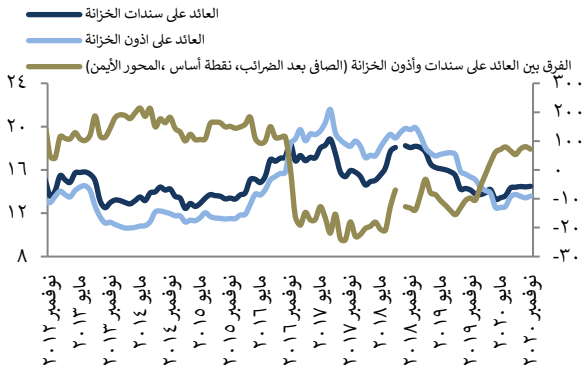
وقد ظلت العوائد على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية مستقرة نسبيًا بعد زيادتها في يوليو ٢٠٢٠، لتسجل سعر عائد مرجح بعد خصم الضرائب بلغ ١١٪ خلال أول اصدارين في نوفمبر ٢٠٢٠. ويأتي ذلك مقارنة ب ١٠,١٪ في المتوسط خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ وب ١١,٦٪ في المتوسط خلال ديسمبر ٢٠١٩، يناير ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢٠، أي قبل خفض البنك المركزي التراكمي لأسعار العائد الأساسية ب ٣٥٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٠ وفي سبتمبر ٢٠٢٠. ويرجع ارتفاع العائد المرجح لتكلفة الأوراق المالية الحكومية بواقع ٠,٩ نقطة مئوية مدعوماً بارتفاع العطاءات المقبولة والتي كانت أكثر من كافية لتعويض الزيادة في الطلب. وخلال أكتوبر و أول اصدارين في نوفمبر ٢٠٢٠ ظلت العطاءات المقبولة مستقرة نسبيًا، لتسجل العطاءات المقبولة كنسبة من العطاءات المطلوبة ١,٣ مرة، مقارنة ب

شكل ٢١
نسب تغطية عطاءات وإصدارات للمطلوب للأوراق المالية الحكومية
بالعملة المحلية القابلة للتداول
(مرة، ما لم يذكر غير ذلك)



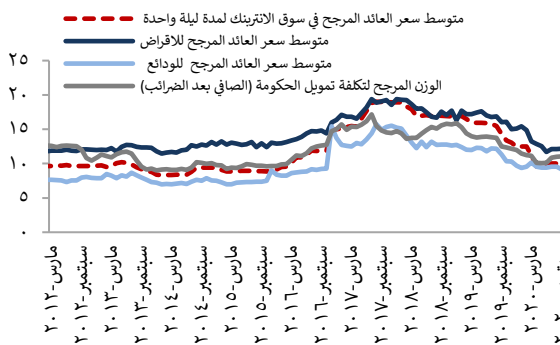
المصدر: معد بواسطة البنك المركزي المصري.
/١ حتى ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

شكل ٢٢
الوزن المرجح لتكلفة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية القابلة
للتداول
(نسبة مئوية، ما لم يذكر غير ذلك)



المصدر: معد بواسطة البنك المركزي المصري.
/١ حتى ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

شكل ٢٣
أسعار العوائد في السوق^١
(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي المصري.
/١ حتى سبتمبر ٢٠٢٠.

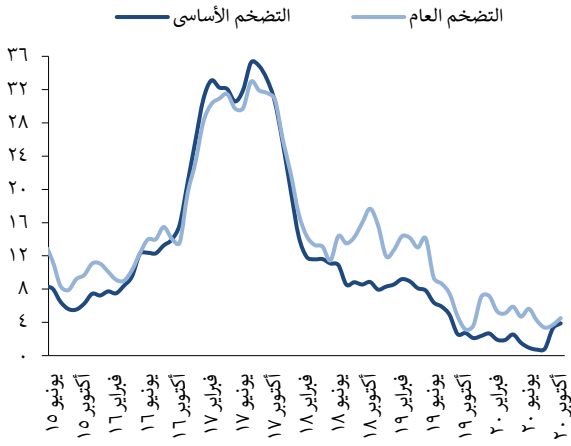
١,٢ مرة و ٠,٨ مرة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ والربع الثاني من عام ٢٠٢٠ على الترتيب. بينما ظل الطلب مستقرًا نسبيًا، حيث انعكس ذلك في نسبة التغطية والتي سجلت ٢,٣ مرة خلال أكتوبر ٢٠٢٠ وأول إصدارين في نوفمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢,١ مرة و ١,٨ مرة في خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ والربع الثاني من عام ٢٠٢٠ على الترتيب.

وفي ذات الوقت، انخفضت العوائد على السندات الدولية المصرية على نطاق واسع منذ مايو ٢٠٢٠، لتقترب من مستويات ديسمبر ٢٠١٩ - فبراير ٢٠٢٠. جاء ذلك بعد ارتفاعها الملحوظ خلال مارس وأبريل ٢٠٢٠، بالتوازي مع التطورات في الأسواق الناشئة عقب انتشار جائحة كورونا والإجراءات الاحتوائية المصاحبة لها. ٢٠٢٠. وفي ذات الوقت، انخفض هامش مبادلة مخاطر الائتمان السيادية لمصر مؤخرًا على الرغم من أنه ما زال أعلى من مستوياته قبل مارس ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك، ما زال هامش مبادلة مخاطر الائتمان السيادية لمصر منخفضاً نسبياً مقارنة بغالبية الدول ذات التصنيف الائتماني السيادي المشابه لمصر. وعلاوة على ذلك، أكدت كل من مؤسسة فيتش ومؤسسة ستاندر اند بورز على التصنيف الائتماني الحالي لمصر، مع الحفاظ على نظرة مستقبلية "مستقرة" في يوليو ٢٠٢٠ وأبريل ٢٠٢٠ على الترتيب. وكان كل من مؤسسة موديز ومؤسسة فيتش قد رفعا من التصنيف الائتماني السيادي لمصر في ابريل ومارس ٢٠١٩، على الترتيب، وذلك عقب رفع مؤسسة ستاندر اند بورز للتصنيف الائتماني السيادي لمصر في مايو ٢٠١٨.

وفي الجهاز المصرفي، عكست البيانات حتى سبتمبر ٢٠٢٠ انتقال جزئي لخفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس في ١٦ مارس ٢٠٢٠. حيث استقر سعر العائد المرجح على الودائع الجديدة ليسجل ٩,٢٪ خلال سبتمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٩,٥٪ في المتوسط خلال ديسمبر ٢٠١٩، يناير ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢٠. ويرجع هذا الاستقرار في معدلات الودائع الجديدة نتيجة إعادة طرح شهادات الادخار لمدة عام واحد وبعائد بلغ ١٥٪ سنويا من قبل بنوك القطاع العام وذلك قبل أن يتم إلغاؤها في سبتمبر ٢٠٢٠ (إلا

أنها لم تنعكس في أسعار الودائع الجديدة لشهر سبتمبر). وفي ذات الوقت، انخفض سعر العائد المرجح على القروض الجديدة ليسجل ١١,١٪ مقارنة بـ ١٥,١٪ في المتوسط خلال ديسمبر ٢٠١٩، يناير ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢٠، ليعكس انتقال بواقع ١,٣ مرة في إجمالي الخفض البالغ ٣٠٠ نقطة أساس في أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي خلال شهر مارس ٢٠٢٠، مدعوماً بمبادرات البنك المركزي المصري.

شكل ٢٤
معدل التضخم السنوي العام والأساسي^{١/}
(نسبة مئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري.
١/ معدل التضخم الأساسي هو معدل التضخم العام مستبعداً منه السلع المحدد أسعارها إدارياً والخضراوات والفاكهة الطازجة.

و) ظلت المعدلات السنوية للتضخم العام والأساسي تعكس احتواء الضغوط التضخمية، على الرغم من ارتفاعها في أكتوبر ٢٠٢٠.

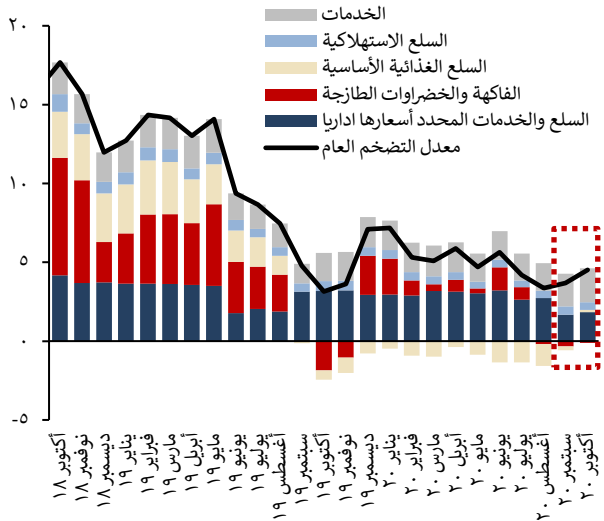
ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٤,٥% في أكتوبر ٢٠٢٠ من ٣,٧% في سبتمبر ٢٠٢٠ بعدما انخفض إلى ٣,٤% في أغسطس ٢٠٢٠ من ٤,٢% في يوليو ٢٠٢٠. وقد سجل المعدل السنوي للتضخم العام متوسط ربع سنوي بلغ ٣,٨% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل ربع سنوي مسجل له منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وجاء ارتفاع معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر وسبتمبر ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية، على الرغم من استمرار تسجيل معدلات سالبة للتضخم السنوي للسلع الغذائية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة أسعار السلع غير الغذائية، ولكن بدرجة أقل. حيث جاء ما يقرب من ٧٥% من الزيادة في معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر ٢٠٢٠ مدفوعاً بانخفاض المساهمة السنوية السالبة للسلع الغذائية. يأتي ذلك بعد أن دعم ارتفاع المساهمة السنوية السالبة للسلع الغذائية من انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام في يوليو وأغسطس ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي للشهر الثالث على التوالي إلى ٣,٩% في أكتوبر ٢٠٢٠ من ٣,٣% في سبتمبر ٢٠٢٠ ومقارنة بـ ٠,٨% في أغسطس ٢٠٢٠ و ٠,٧% في يوليو ٢٠٢٠. وكما كان متوقعاً، جاء ارتفاع معدل التضخم الأساسي في سبتمبر ٢٠٢٠ نتيجة التأثير السلبي لفترة الأساس، بسبب آلية ربط السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالسلسلة التاسعة.

بينما جاء الارتفاع في اكتوبر ٢٠٢٠ نتيجة المساهمة الموجبة للسلع الغذائية الأساسية مقابل انخفاضها في ذات الشهر من العام الماضي.

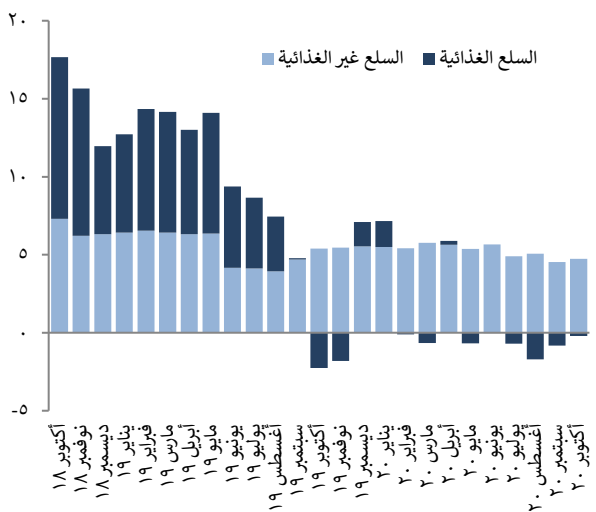
واستمر معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية في تسجيل معدلات سالبة منذ فبراير ٢٠٢٠، فيما عدا ابريل ويونيو ٢٠٢٠. وقد ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية نسبياً للشهر الثاني على التوالي في اكتوبر ٢٠٢٠، على الرغم من استمرار تسجيله لمعدلات سالبة للشهر الرابع على التوالي. حيث سجل المعدل السنوي للسلع الغذائية سالب ٠,٧% في اكتوبر ٢٠٢٠ مقابل سالب ٢,٦% في سبتمبر ٢٠٢٠، ومقارنة بسالب ٤,١% في اغسطس ٢٠٢٠ وسالب ١,٥% في يوليو ٢٠٢٠. وقد جاء ارتفاع التضخم السنوي للسلع الغذائية نسبياً في سبتمبر واكتوبر ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بأسعار السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى أسعار الخضروات والفاكهة الطازجة، ولكن بدرجة اقل. في ذات الوقت، جاء الانخفاض في اسعار السلع الغذائية في اغسطس ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بانخفاض اسعار الخضروات الطازجة، والتي جاءت عكس نمطها الموسمي للشهر الثاني على التوالي.

شكل ٢٥
المساهمة النسبية في المعدل السنوي للتضخم العام
(نقطة مئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري.

شكل ٢٦
المساهمة النسبية في المعدل السنوي للتضخم العام
(نقطة مئوية)



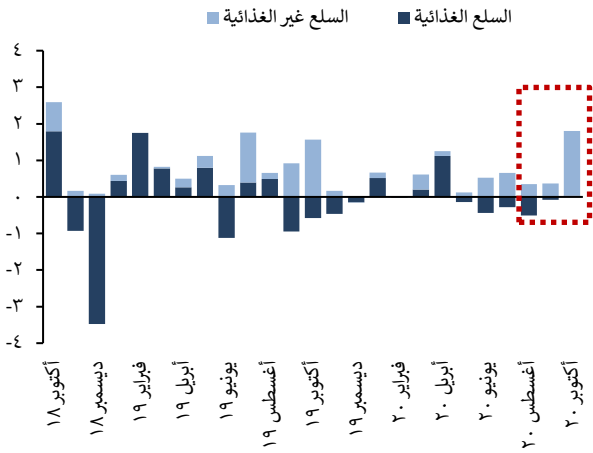
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري.

وعلى وجه التحديد، استمر التضخم السنوي للسلع الغذائية الأساسية في تسجيل معدلات سالبة منذ اكتوبر ٢٠١٩ ماعدا ابريل واكتوبر ٢٠٢٠، وهو ما ظهر في احتواء المعدلات الشهرية لتضخم السلع الغذائية الأساسية. وقد جاء التضخم السنوي للسلع الغذائية الأساسية في الاتجاه المغاير في اكتوبر ٢٠٢٠، حيث سجل معدل سنوي موجب بسبب الارتفاع في أسعار الدواجن. وتأثرت أسعار السلع الغذائية الأساسية بتدابير الإغلاق الجزئي المتعلقة بانتشار جائحة كورونا، التي شملت حظر التجول الجزئي وإغلاق الفنادق والمطاعم (قبل رفعها تدريجياً)، وأثرها على مستويات المخزون المحلي. بالإضافة الى ذلك، نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء دراسة تشير الى ان الأسر المصرية لجأت إلى استهلاك سلع غذائية رخيصة، فضلاً عن خفض استهلاكها الأسبوعي من الحوم والدواجن والأسماك نتيجة تأثير جائحة كورونا على مستويات الدخل الشهري. علاوة على ذلك، ظلت أسعار السلع الغذائية الأساسية متأثرة بالإجراءات التي

اتخذتها الحكومة لمنع أي نقص في المعروض من السلع، بالإضافة إلى إصدار السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ومنهجية ربطها بالسلسلة التاسعة حتى بيانات أغسطس ٢٠٢٠.

وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية للشهر الثالث على التوالي إلى ٦,٩% في أكتوبر ٢٠٢٠ من ٦,٦% و ٦,٢% في سبتمبر وأغسطس ٢٠٢٠، على الترتيب. ويأتي ذلك بعد انخفاض المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية إلى ٦,١% في يوليو ٢٠٢٠ بسبب التأثير الإيجابي لفترة الأساس، وبعد ان ظل تضخم السلع غير الغذائية مستقرًا منذ يونيو ٢٠١٩، مسجلاً متوسطاً بلغ ٨,٣% خلال الفترة ما بين يونيو ٢٠١٩ ويونيو ٢٠٢٠. وكان الارتفاع في التضخم السنوي للسلع غير الغذائية في أكتوبر ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بارتفاع المساهمة السنوية للبنود المحدد اسعارها ادارياً والخدمات الأخرى بدرجة تفوق انخفاض المساهمة السنوية للسلع الاستهلاكية. بينما عكس الارتفاع في سبتمبر ٢٠٢٠ وأغسطس ٢٠٢٠ ارتفاع المساهمة السنوية للخدمات والمساهمة السنوية للسلع والخدمات المحدد اسعارها ادارياً، على الترتيب.

شكل ٢٧
المساهمة النسبية في المعدل الشهري للتضخم العام
(نقطة مئوية)



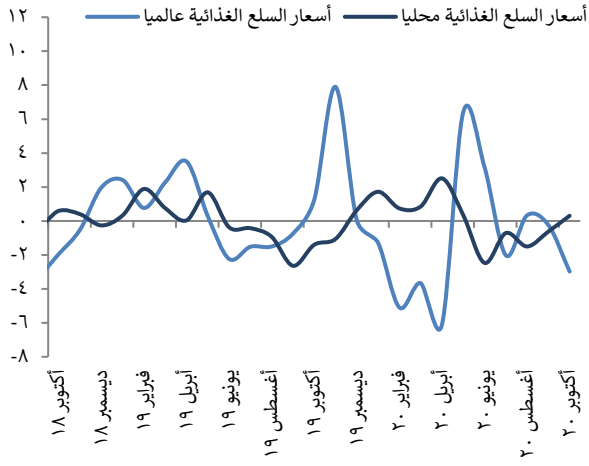
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري.

وفيما يتعلق بأهم التطورات على أساس شهري، عكست المعدلات الشهرية للتضخم العام احتواء الضغوط التضخمية بشكل كبير منذ فبراير ٢٠٢٠، باستثناء شهر أبريل ٢٠٢٠. وجاءت البيئة غير التضخمية بشكل أساسي نتيجة احتواء الضغوط التضخمية من جانب السلع الغذائية حيث انخفضت اسعار السلع الغذائية لمدة خمس أشهر متتالية خلال الفترة ما بين مايو ٢٠٢٠ وسبتمبر ٢٠٢٠. بينما استقرت أسعار السلع الغذائية في أكتوبر ٢٠٢٠ بدرجة كبيرة لأول مرة منذ ستة أشهر. ويعزي المعدل الشهري لتضخم السلع غير الغذائية في أكتوبر ٢٠٢٠ إلى الارتفاع الموسمي لمصاريف التعليم العام والخاص وأسعار مستلزمات التعليم. علاوة على ذلك، ارتفعت اسعار السلع غير الغذائية الأخرى مثل رسوم الزواج وأسعار الملابس والايجازات. بينما جاء الارتفاع في اسعار السلع غير الغذائية في سبتمبر ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بارتفاع مصاريف تجديد رخص القيادة الشخصية وأسعار منتجات العناية الشخصية، بالإضافة إلى الارتفاع الموسمي لأسعار

الملايس. في حين جاء الارتفاع في اسعار السلع غير الغذائية في اغسطس ٢٠٢٠ مدفوعاً في الأساس بارتفاع اسعار المنتجات الطبية وارتفاع اسعار خدمات السكك الحديدية وmetro الأنفاق.

وقد تباينت التطورات في أسعار السلع الغذائية الأساسية المحلية ومثيلتها العالمية في أكتوبر ٢٠٢٠. فقد انخفضت أسعار السلع الغذائية العالمية، منذ يوليو ٢٠٢٠ باستثناء اغسطس ٢٠٢٠، بسبب انخفاض الطلب الناتج عن تداعيات جائحة كورونا بشكل كبير. وقد عكست التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأساسية العالمية بين يوليو و أكتوبر ٢٠٢٠ التذبذب في أسعار اللحوم الحمراء في الأساس.

شكل ٢٨
أسعار السلع الغذائية الأساسية المحلية والعالمية
(نسبة مئوية، معدل شهري، مرجحة بأوزان التضخم المحلي لأسعار المستهلكين)

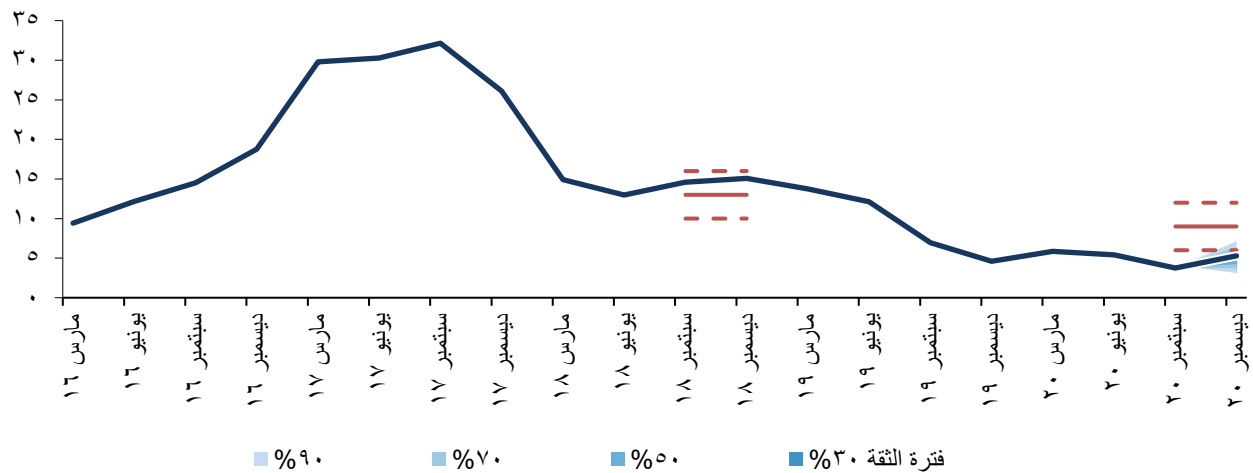


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري والبنك الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة.

بعد قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بإبقاء أسعار العائد دون تغيير في اجتماعها في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠، قررت لجنة السياسة النقدية في كل من اجتماعها الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠ واجتماعها الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ خفض أسعار العائد بواقع ٥٠ نقطة أساس في كل اجتماع. يأتي ذلك بعد أن تحركت لجنة السياسة النقدية بشكل استباقي واستثنائي في اجتماعها الطارئ يوم الاثنين الموافق ١٦ مارس ٢٠٢٠ لتخفيض أسعار العائد بواقع ٣٠٠ نقطة أساس لدعم النشاط الاقتصادي في ضوء التطورات والأوضاع العالمية الراهنة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأشارت اللجنة الى أنه من المتوقع أن يسجل متوسط معدل التضخم العام خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ معدلات أحادية منخفضة، مع احتمالية متزايدة في تسجيل معدل أقل من الحد الأدنى من المعدلات المستهدفة وهو ٦,٠%. وتؤكد اللجنة أنها سوف تستمر في اتخاذ قراراتها بما يخص وتيرة وحجم التعديلات المستقبلية في أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بناءً على معدلات التضخم المتوقعة مستقبلاً على المدى المتوسط، وليس معدلات التضخم السائدة حالياً.

شكل ٢٩
تقديرات البنك المركزي لمعدل التضخم حتى نهاية ٢٠٢٠ /١
(نسبة مئوية، معدل سنوي)



المصدر: البنك المركزي المصري.
١/ يظهر الرسم البياني تقديرات التضخم ودرجة عدم اليقين وفقاً للمخاطر. ويوضح النطاق حول المسار الأساسي المقدر للتضخم النتائج المحتملة للحدث بدرجات ثقة تبدأ من ٣٠٪ وتندرج إلى ٥٠٪ و ٧٠٪ و ٩٠٪.

عالمياً، ومن المتوقع أن يتأثر افاق نمو النشاط الاقتصادي العالمي في الأجل القريب بالموجة الثانية من تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد بالإضافة إلى الإجراءات الاحتوائية الخاصة به. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطوير وبدء توزيع اللقاحات الخاصة بجائحة كورونا قد يخفف من حالة عدم اليقين السائدة على المدى المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والحكومات عالمياً إلى تيسير الأوضاع المالية العالمية، وبالتالي تخفيف الأثر السلبي للأزمة الصحية على الاقتصاد العالمي.

محلياً، من المتوقع أن يتعافى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر تدريجياً بالاتساق مع توقعات بمستوى أقل من عدم اليقين المتعلق بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وأثره على النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات التحفيز النقدية

والمالية والإصلاحات الهيكلية داخل الاقتصاد المصري من شأنها التخفيف من تبعات الصدمة السلبية على الطبقات الأكثر احتياجاً بالإضافة إلى دعمها التعافي في النشاط الاقتصادي بمجرد احتواء انتشار هذا الوباء.

ومن المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ مع المخاطر المحيطة المحتملة الناشئة من ارتفاع تكاليف الطاقة وسياسات الوقود الحيوى، وفقاً للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التوقعات لأسعار خام برنت المندرجة في النظرة المستقبلية للتضخم المحلى مقارنة بتقرير السياسة النقدية السابق. على الرغم من ذلك، تظل أسعار خام برنت تعكس ضعف التعافي في الطلب العالمى نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وزيادة الإنتاج عالمي.

وعلى المستوى المحلى، ونتيجة وصول أسعار بعض المنتجات البترولية لمستويات تغطية التكاليف، تتعكس الأسعار العالمية للبتروول على التضخم المحلى من خلال قرارات لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية والمتعلقة بتطبيق آلية التسعير التلقائى في أسعار المنتجات البترولية وفقاً لتطورات التكاليف بشكل ربع سنوي وبعد أقصى ± 10 نقطة مئوية للمراجعة. وفي شهر يوليو وأكتوبر ٢٠٢٠، قررت لجنة التسعير خفض أسعار بعض المنتجات البترولية بدرجة تسمح بتوفير فائض من أجل مواجهة الارتفاعات في التكاليف نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

ملحق

جدول ١: المساهمة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)*

		٢٠٢٠				٢٠١٩				الأوزان**	
أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أكتوبر	سبتمبر	
المساهمة في المعدل الشهري للتضخم العام للرقم القياسي للمستهلكين											
١,٨	٠,٣	٠,٢-	٠,٤	٠,١	٠,٢-	٠,٣-	١,٠	٠,٠	١٠٠,٠		معدل التضخم العام
٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	٠,٥	١,٣	٢١,٤		السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٥,٥		الفواكه والخضراوات الطازجة
١,٢	٠,١	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,١-	٠,٨	١,٤-	٧٣,١		معدل التضخم الأساسي
٠,١	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٦-	٠,١	٠,٢-	٠,٣-	١,٣-	٢٤,٥		أسعار السلع الغذائية منها
٠,١	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢	٠,٢-	٠,٢-	٠,٩-	٨,٦		اللحوم الحمراء والنواجن
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٤-	١٥,٩		الطعام مستبعداً منه اللحوم الحمراء والنواجن
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٠	١٤,٣		أسعار السلع الاستهلاكية
١,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,٩	٠,٢-	٣٤,٣		الخدمات
المساهمة في المعدل السنوي للتضخم العام للرقم القياسي للمستهلكين											
٤,٥	٣,٧	٣,٤	٤,٢	٥,٦	٧,١	٣,٦	٣,١	٤,٨	١٠٠,٠		معدل التضخم العام
١,٨	١,٧	٢,٧	٢,٦	٣,٢	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٣,١	٢١,٤		السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً
٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٨	١,٥	٢,٥	١,٠-	١,٩-	٠,١-	٥,٥		الفواكه والخضراوات الطازجة
٢,٨	٢,٣	٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٧	١,٥	١,٨	١,٧	٧٣,١		معدل التضخم الأساسي
٠,١	٠,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	٠,٨-	١,٠-	٠,٦-	٠,١-	٢٤,٥		أسعار السلع الغذائية منها
٠,٢	٠,٠	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	١,٢-	١,١-	٠,٨-	٨,٦		اللحوم الحمراء والنواجن
٠,١-	٠,٢-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٨	١٥,٩		الطعام مستبعداً منه اللحوم الحمراء والنواجن
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	١٤,٣		أسعار السلع الاستهلاكية
٢,٢	٢,١	١,٧	١,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٨	١,٢	٣٤,٣		الخدمات

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري.

* أي اختلاف يرجع إلى تقريب الأرقام.

** الأوزان المستخدمة في إعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ بدءاً من بيانات سبتمبر ٢٠١٩.

جدول ٢: ميزان المدفوعات (بالمليار دولار أمريكي)

خلال	٢٠١٨/١٩*		٢٠١٨/١٩*				٢٠١٩/٢٠*			
	٢٠١٨/١٩*	٢٠١٩/٢٠*	الربع ١	الربع ٢	الربع ٣	الربع ٤	الربع ١	الربع ٢	الربع ٣	الربع ٤
الميزان التجاري	-٣٨,٠	-٣٦,٥	-٩,٨	-٩,٤	-١٠,٥	-٨,٣	-٨,٨	-٩,٩	-٩,٤	-٨,٤
حصيلة الصادرات**	٢٨,٥	٢٦,٤	٦,٨	٧,٥	٦,٦	٧,٦	٧,١	٧,١	٦,٧	٥,٤
صادرات بترولية	١١,٦	٨,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٥	٣,٠	٢,٤	٢,٦	٢,٣	١,٢
صادرات اخرى	١٧,٠	١٧,٩	٤,٠	٤,٣	٤,١	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٣
مدفوعات عن الواردات**	٦٦,٥	٦٢,٨	١٦,٦	١٦,٨	١٧,١	١٥,٩	١٥,٩	١٧,١	١٦,١	١٣,٨
واردات بترولية	١١,٥	٨,٩	٣,٤	٢,٤	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٠,٨
واردات اخرى	٥٥,٠	٥٣,٩	١٣,٢	١٤,٥	١٤,٢	١٣,١	١٢,٩	١٤,٣	١٣,٧	١٣,٠
ميزان الخدمات	١٣,١	٩,٠	٤,٣	٣,٠	٢,٥	٣,٣	٤,٠	٢,٢	٢,١	٠,٦
المتحصلات	٢٤,٤	٢١,٣	٦,٩	٥,٩	٥,٣	٦,٣	٧,٤	٦,٠	٥,١	٢,٧
النقل	٨,٦	٧,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,١	١,٩	١,٦
منها: رسوم المرور في قناة السويس	٥,٧	٥,٨	١,٤	١,٥	١,٣	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤	١,٣
السفر (الإيرادات السياحية)	١٢,٥	٩,٩	٣,٩	٢,٩	٢,٦	٣,٢	٤,٢	٣,١	٢,٣	٠,٣
المدفوعات	١١,٤	١٢,٣	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٣,٤	٣,٨	٢,٩	٢,٢
السفر	٢,٨	٣,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٤
ميزان دخل الاستثمار	-١١,٠	-١١,٤	-٢,٤	-٢,٨	-٢,٨	-٣,٠	-٣,٣	-٢,٥	-٣,٤	-٢,٢
المتحصلات	١,٠	٠,٩	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣
المدفوعات	١٢,٠	١٢,٣	٢,٦	٣,١	٣,٠	٣,٣	٣,٦	٢,٧	٣,٥	٢,٤
منها: فوائد مدفوعة	٢,٦	٢,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦
التحويلات الجارية	٢٥,١	٢٧,٧	٥,٩	٦,٠	٦,٢	٦,٩	٦,٧	٦,٩	٧,٨	٦,٢
الخاصة (صافي)	٢٤,٨	٢٧,٥	٥,٩	٥,٩	٦,١	٦,٩	٦,٦	٦,٩	٧,٨	٦,٢
الرسمية (صافي)	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
ميزان المعاملات الجارية	-١٠,٩	-١١,٢	-٢,٠	-٣,٢	-٤,٥	-١,١	-١,٤	-٣,٢	-٢,٨	-٣,٨
الحساب الرأسمالي والمالي	١٠,٩	٥,٤	١,٨	١,٣	٦,٥	١,٢	٠,٧	٤,٦	-١,١	١,٣
الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١
الحساب المالي	١١,٠	٥,٦	١,٨	١,٣	٦,٥	١,٣	٠,٧	٤,٦	-١,١	١,٣
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)**	٨,٢	٧,٥	١,٤	٢,٨	٢,٣	١,٧	٢,٤	٢,٦	١,٠	١,٥
استثمار الحافظة في مصر (صافي)	٤,٣	-٧,٣	-٣,٢	-٢,٦	٦,٩	٣,٢	-٢,٠	٢,٣	-٨,٢	٠,٦
منها: سندات	٥,١	٤,٦	-٠,١	-٠,٢	٣,٣	٢,١	-٠,٣	١,٨	-٠,٧	٣,٧
الاستثمارات الأخرى (صافي)	-١,٠	٦,٦	٣,٨	١,٣	-٢,٧	-٣,٥	٠,٣	٦,٣	٠,١	٠,١
صافي الاقتراض	٦,٣	٤,١	١,٠	٠,٠	٣,٨	١,٣	٣,٠	-٠,٤	-١,١	٢,٧
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٣,٣	٧,٢	-٠,٥	٠,٨	٢,٢	٠,٨	٢,٣	٠,١	٠,١	٤,٧
تسهيلات موردين متوسطة وطويلة الأجل	٠,٨	-٠,٦	٠,٣	٠,٣	-٠,١	٠,٣	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢
تسهيلات موردين قصيرة الأجل (صافي)	٢,١	-٢,٤	١,٢	-١,١	١,٧	٠,٢	٠,٨	-٠,٤	-١,٠	-١,٩
الأصول الأخرى	-٨,٩	٠,٣	١,٩	-١,٢	-٨,٠	-١,٦	-٢,٠	١,٠	٦,٧	-٥,٤
الخصوم الأخرى	١,٦	٢,٢	٠,٩	٢,٤	١,٥	-٣,٢	-٠,٧	-٠,٧	٠,٧	٢,٨
صافي السهو والخطأ	-٠,١	-٢,٨	٠,٥	-٠,٢	-٠,٥	٠,١	١,٠	-١,٢	-١,٦	-٠,٩
الميزان الكلي	-٠,١	-٨,٦	٠,٣	-٢,١	١,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-٥,٥	-٣,٥
الاحتياطية التغير في الأصول	٠,١	٨,٦	-٠,٣	٢,١	-١,٤	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	٥,٥	٣,٥

* أرقام مبدئية

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة

*** تم تقريب جميع البيانات الي أقرب عدد عشري لذلك، فإن مجموع المساهمات قد لا يساوي الإجمالي.

**** بيانات محدثة وفق منهجية جديدة لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرباحه لتتضمن كافة الأرباح المحققة ولم يتم توزيعها بعد، والتي كانت تقتصر في السابق على الأرباح المعاد استثمارها فقط، وذلك وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٣٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك ابتداءً من الربع الأول ٢٠١٩/٢٠١٨.

(١) تم تعديل البيانات وفقاً لأحدث تحديث.

يتضمن صافي المعاملات على اذن الخزانة المصرية، فضلا عن السندات الحكومية المصرية الصادرة لصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، خلال الربع الرابع. كما يشمل صافي المعاملات الاجنبية على السندات متوسطة الاجل الصادرة عن الحكومة المصرية بمبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٢، و ١,٠ مليار دولار أمريكي في الربع الاول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤، بالإضافة إلى سندات الدولار الصادرة بمبلغ ١٣٥٠,٠ مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من ٢٠١٤/٢٠١٥.

جدول ٣: المساهمة في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

يونيو ٢٠٢٠*	مارس ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠١٩	سبتمبر ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠*	٢٠١٨/١٩	٢٠١٧/١٨	٢٠١٦/١٧	٢٠١٥/١٦	
-١,٧	٥,٠	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٢	٤,٣	المحلي الاجمالي حسب الإنفاق الناتج
-٣,١	٤,٣	٤,٨	٤,٥	٥,٢	٢,٥	٥,١	٥,٣	٣,٦	٢,٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع
-٠,٤	٢,٤	١,٨	١,٢	١,٢	١,٢	١,٧	١,٥	٠,٤	٠,٤	الناتج المحلي الإجمالي العام حسب القطاع
-٢,٧	١,٩	٣,٠	٣,٣	٤,٠	١,٣	٣,٥	٣,٨	٣,١	١,٩	الناتج المحلي الإجمالي الخاص حسب القطاع
٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	الزراعة والغابات والصيد
-٣,٢	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٠	-٠,١	١,٤	١,٥	٠,١	-٠,٦	الصناعة
-٠,٩	-٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,٤	-٠,٣	١,٠	٠,٧	-٠,٢	-٠,٧	الاستخراجات
-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	٠,٠	٠,٠	-٠,٤	-٠,١	بتترول
-٠,٨	-٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٥	-٠,٢	٠,٩	٠,٧	٠,١	-٠,٧	غاز طبيعي
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	اخرى
-٢,٣	١,٨	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٣	٠,١	الصناعات التحويلية
-٠,٤	١,٩	٠,٩	٠,٢	-٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٢	-٠,١	٠,١	تكرير البترول
-١,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٦	-٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٠	تحويلية اخرى
-١,٣	١,٦	٢,٢	٢,١	٢,٧	١,١	٢,٤	٢,٦	٢,١	١,٤	الخدمات
-٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٥	التشييد والبناء
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	الانشطة العقارية والخدمية
٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	النقل والتخزين
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	المال
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التأمين/١
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣	الاتصالات
-١,٩	-٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤	-٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,١	-٠,٧	السياحة
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	التعليم والصحة والخدمات الاخرى
-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	المرافق/٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المعلومات
٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٧	تجارة الجملة والتجزئة
٠,٠	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	قناة السويس
٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٥	الحكومة العامة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
١/ يشمل الضمان الاجتماعي
٢/ يشمل المياه والصرف وإعادة الدوران.

جدول ٤ : المسح النقدي وميزانية البنك المركزي (رصيد نهاية الفترة، بالمليار جنيه)

يونيو ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٨	مارس ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٩	سبتمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠١٩	مارس ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢٠	
المسح النقدي									
٣٠٩,٥	١٢٧,٥	٢٤٢,١	٣٠٠,١	٣٥٦,٧	٣٤٧,٨	١٢٢,٨	١٢٢,٨	٢٢٠,٤	صافي الأصول الأجنبية
٣٠١,٥	٢٤١,٩	٢٥٤,٢	٢٦٤,٤	٢٧٠,٠	٢٧٠,٦	١٥٧,٣	١٥٧,٣	١٨٧,٩	لدي البنك المركزي
٨,٠	١١٤,٥-	١٢,٠-	٣٥,٨	٨٦,٧	٧٦,١	٥٤,٧-	٣٤,٥-	٣٢,٥	لدي البنوك
٣١٤٤,٨	٣٥٠١,٢	٣٤٨٢,٦	٣٥٦٣,٥	٣٦٥٣,٧	٣٧٦٢,٧	٤٤١٦,٠	٤٤١٦,٠	٤٥٣٦,٨	صافي الأصول المحلية
١٩٧١,٦	٢٢٤٢,٦	٢١٧٥,٦	٢٢١٧,١	٢٤٢٤,٦	٢٤٧٣,٠	٣٠٢٠,٩	٣٠٢٠,٩	٣٠٣٦,٧	صافي المطلوبات على الحكومة
٢٤٥,٩	٢٦٦,٠	٢٣٤,٧	٢١٠,٩	١٧٦,٦	١٨٣,٥	١٨٠,٠	٢١٢,٦	٢٠٩,١	صافي المطلوبات على الهيئات العامة الاقتصادية
١٦٠,٢	١٦٦,٧	١٦٤,٩	١٦٢,١	١٦٠,٦	١٦١,٨	١٥٧,٤	١٥٦,٣	١٥٩,٦	المطلوبات على شركات قطاع الأعمال العام
١٠٨٢,٦	١١٤٠,٩	١١٨٨,٤	١٢١٧,١	١٢٥٠,٠	١٢٨٧,٧	١٣٥٢,٥	١٤٥٤,٧	١٥٤٦,٦	المطلوبات على القطاع الخاص
٣١٥,٥-	٣١٥,٠-	٢٨١,٠-	٢٤٣,٧-	٣٥٨,١-	٣٤٣,٢-	٤٢٨,٥-	٤٢٨,٥-	٤١٥,٢-	صافي الأصول الأخرى
٣٤٥٤,٣	٣٦٢٨,٧	٣٧٢٤,٧	٣٨٦٣,٦	٤٠١٠,٤	٤١١٠,٥	٤٥٣٨,٨	٤٥٣٨,٨	٤٧٥٧,٢	السيولة المحلية
٢٧٣٧,٤	٢٨٨٥,١	٢٩٨٣,١	٣١٤٩,٠	٣٣٢٤,٠	٣٤٥٥,٤	٣٨٧٢,٢	٣٨٧٢,٢	٤١١٢,٧	السيولة المحلية بالعملة المحلية
٤٣٨,٩	٤٤١,٩	٤٥١,٠	٤٨٧,٢	٤٩٩,٣	٥٠٧,١	٥٤٨,٠	٦٠٢,٧	٦١٠,٧	النقد المتداول خارج البنوك
٢٢٩٨,٥	٢٤٤٣,٢	٢٥٣٢,١	٢٦٦١,٨	٢٨٢٤,٦	٢٩٤٨,٣	٣٠٨٩,٦	٣٢٦٩,٤	٣٥٠١,٩	الودائع بالعملة المحلية
٧١٧,٠	٧٤٣,٥	٧٤١,٦	٧١٤,٦	٦٨٦,٤	٦٥٥,١	٦٣٩,١	٦٦٦,٦	٦٤٤,٥	الودائع بالعملة الأجنبية
ميزانية البنك المركزي									
٣٠١,٥	٢٤١,٩	٢٥٤,٢	٢٦٤,٤	٢٧٠,٠	٢٧٠,٦	١٥٧,٣	١٥٧,٣	١٨٧,٩	صافي الأصول الأجنبية
٧٧٦,٠	٧٤٦,١	٧٤٨,٧	٧٣٤,٠	٧٢٩,١	٧٢٣,١	٦٠٤,٢	٦٠٤,٢	٥٩٣,٠	الأصول
٤٧٤,٥-	٥٠٤,٢-	٤٩٤,٦-	٤٦٩,٦-	٤٥٩,١-	٤٥٢,٤-	٤٤٦,٩-	٤٤٦,٩-	٤٠٥,١-	الخصوم
٤١٤,٨	٣٦٩,٠	٤٣٥,٠	٤١٩,٧	٤٤٢,٠	٤٤٨,٦	٦٩٨,٢	٦٩٨,٢	٧٠٢,٤	صافي الأصول المحلية
٧٣٠,٦	٧٤٨,٠	٧١٤,٤	٧٤٧,٢	٧٩٢,٦	٧٦١,٢	٧٣٩,٤	٨١٢,٧	٧١٢,٢	صافي المطلوبات على الحكومة
١٥٠,١-	٤,٨-	٠,٤-	١,١-	٣,٣-	٤,١-	٢,٣-	٧,٢-	٣,٨-	صافي المطلوبات على الهيئات العامة الاقتصادية
٣٢٦,٠	٢٦٩,٥	٢٨٨,٤	٣٠٠,٤	٢٨٧,٣	٣٠٧,٠	٢٨٨,١	٢٧٤,٠	٢٩٥,٣	المطلوبات على البنوك
١٢٤,٦-	١٢٥,٢-	١٢٤,١-	١٢١,١-	١١٧,٠-	١١٩,٦-	١٠٨,١-	١١٢,٣-	١٢٧,٢-	ودائع البنوك بالعملة الأجنبية
٦٧٧,٥-	٧٤٧,٤-	٧١٨,٢-	٧٨٢,٣-	٧٢٩,٧-	٧٤٣,٥-	٦٢١,٩-	٤٢٤,٠-	٣٦٧,١-	عمليات السوق المفتوح/١
١٧٥,٤	٢٢٨,٩	٢٧٤,٨	٢٧٦,٦	٢١١,٩	٢٤٧,٦	٢٨٨,٢	١٥٥,١	١٩٢,٩	صافي الأصول الأخرى
٧١٦,٣	٦١١,٠	٦٨٩,٢	٦٨٤,٠	٧١١,٩	٧١٩,٢	٧٦٦,٧	٨٥٥,٦	٨٩٠,٣	النقود الاحتياطية
٤٣٨,٩	٤٤١,٩	٤٥١,٠	٤٨٧,٢	٤٩٩,٣	٥٠٧,١	٥٤٨,٠	٦٠٢,٧	٦١٠,٧	النقد في التداول خارج البنوك
٢٧٧,٥	١٦٩,٠	٢٣٨,٢	١٩٦,٨	٢١٢,٦	٢١٢,١	٢١٨,٧	٢٥٢,٨	٢٧٩,٥	احتياطيات البنوك
٤٣,٧	٣٥,٣	٣٥,١	٤٨,٩	٤١,١	٣٦,٥	٣٤,٤	٤٨,٤	٣٩,٢	النقد في خزينة البنوك
٢٣٣,٨	١٣٣,٧	٢٠٣,٠	١٤٧,٩	١٧١,٥	١٧٥,٥	١٨٤,٣	٢٠٤,٤	٢٤٠,٣	ودائع البنوك

المصدر: البنك المركزي المصري

١/ الودائع بموجب عطاءات والودائع لمدة ليلة واحدة.

جدول ٥: تطورات السوق (متوسط الفترة، نسبة مئوية ما لم يذكر شئ آخر)

البيانات المتاحة مقارنة ببيانات الربع ٣ من عام ٢٠١٦	٢٠٢٠			٢٠١٩			٢٠١٨			٢٠١٧			٢٠١٦		
	ابريل	الربع ١	الربع ٤	الربع ٢	الربع ٤	الربع ٣	الربع ٢	الربع ٤	الربع ٢	الربع ٤	الربع ٣	الربع ٢	الربع ٤	الربع ٣	
															سعر السياسة النقدية
-٢٥٠	٩,٧٥	١٢,٧٥	١٣,٢٤	١٦,٢٥	١٧,٢٥	١٧,٢٥	١٧,٢٥	١٩,٢٥	١٦,١٦	١٢,٢٥					سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي
															سوق الأقرض بين البنوك (سوق الائتربنك)
-٢١٦	٩,٧٤	١١,٩٩	١٢,٩٦	١٥,٩٦	١٦,٩٦	١٧,٠١	١٧,٠٤	١٩,٠٤	١٦,٥٨	١١,٩٠					سعر العائد المرجح لسوق الائتربنك
-٢٢٧	٩,٥٩	١١,٩٩	١٢,٩٣	١٥,٩٣	١٦,٩١	١٦,٩٥	١٦,٩٩	١٨,٩٥	١٦,٦٢	١١,٨٦					سعر العائد المرجح لسوق الائتربنك لمدة ليلة واحدة
١١,٣	١٣,٤	١٤,٠	١٢,٥	٩,٨	١٣,٣	٧,٧	٩,١	٣,٩	٥,٤	٢,١					متوسط حجم التداول بسوق الائتربنك لمدة ليلة واحدة ، بالمليار جنيه
-١٢٤٣	٥١,٦	٧٢,٧	٧٩,٥	٨٣,٣	٨١,٨	٧٥,٠	٧٤,٩	٦٩,٢	٥٤,١	٦٤,٠					نصيب المعاملات بسوق الائتربنك لمدة ليلة واحدة / اجمالي حجم المعاملات بسوق الائتربنك
															القطاع المصرفي
٥٤	غير متاح	٩,٧٠	١٠,٠٩	١٢,١٢	١٢,٧٠	١٢,٩٣	١٢,٧٢	١٥,٣٧	١٣,١٠	٩,١٦					السعر الاجمالي للودائع
٢٠	غير متاح	٨,٩٥	٩,٤٨	١١,٤٨	١٢,٢٤	١٢,٥٧	١٢,١٧	١٤,١٦	١١,٩٦	٨,٧٥					ودائع لاجل
٢٧	غير متاح	٩,٠٠	٩,٥٤	١١,٤٩	١٢,٢٥	١٢,٤٧	١٢,١٨	١٤,٢٢	١١,٨٨	٨,٧٢					الودائع قصيرة الاجل، (اقل من عام)
-١٥١	غير متاح	٨,٠١	٨,٢٣	١٠,٨٧	١١,٨٩	١٣,٢٩	١١,٩٤	١٢,٥٥	١٣,٥٩	٩,٥٢					الودائع الاخرى
٢٠	غير متاح	١٢,٤٦	١٢,٩١	١٤,٧٠	١٤,٨٩	١٤,٨٦	١٥,١٥	١٩,٠٤	١٨,٤٨	١٢,٢٦					شهادات الادخار
٣٢٩	غير متاح	١٤,٧١	١١,٧١	١٢,٥١	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٦,٠٧	١٩,٩٥	١٩,٨٦	١١,٤٣					أقل من ثلاث سنوات
-٦٤	غير متاح	١١,٦٣	١٢,٩٢	١٤,٧١	١٤,٩٠	١٤,٨٨	١٥,١٣	١٤,٩٢	١٤,٨٢	١٢,٢٧					ثلاث سنوات فأكثر
١	غير متاح	٧,٩٦	٨,٠٢	١٠,٠٠	٩,١٤	٩,١٩	١٠,١٩	١٠,١٧	٩,٩٤	٧,٩٥					حسابات التوفير
-٥١	غير متاح	١٤,٢٣	١٥,٤١	١٧,٣٦	١٦,٩٥	١٧,٠١	١٧,٨٨	١٩,١١	١٧,٢٨	١٤,٧٤					السعر الاجمالي للاقرض
-٩٨	غير متاح	١٣,٦٦	١٤,٨٩	١٧,٠٥	١٦,٥٣	١٦,٧٦	١٧,٨٦	١٩,١٣	١٧,٣٦	١٤,٦٤					سعر العائد لقطاع الاعمال
-١٤٣	غير متاح	١٣,١٥	١٤,٤٢	١٧,١٣	١٧,٣٨	١٧,٢٢	١٧,٧٤	١٩,١٩	١٧,٤٤	١٤,٥٩					الاقراض قصير الاجل لقطاع الاعمال
-١١	غير متاح	١٤,٦٠	١٥,٥٦	١٦,٨٢	١٤,٧٧	١٥,٧٥	١٨,٠٣	١٨,٩٨	١٧,٢٢	١٤,٧١					الاقراض طويل الاجل لقطاع الاعمال
١٣٩	غير متاح	١٦,٦٣	١٧,٣٩	١٨,٦٠	١٨,٥٩	١٨,٠٣	١٨,٠٢	١٩,٠١	١٦,٧٨	١٥,٢٤					التجزئة المصرفية
															سوق الدين الحكومي المحلي
٧٥	١٢,٥٠	١٤,٠٧	١٤,٩٩	١٧,٢٣	١٩,٨٧	١٩,١٣	١٧,٧٥	١٧,٩٩	١٩,٦٩	١٥,٨٩					العائد على أذون الخزانة لمدة عام
١١٣	١٢,٥٤	١٤,١٦	١٥,٣٤	١٧,٤٢	١٩,٨٣	١٩,٢٤	١٨,١٢	١٨,٤١	١٩,٧٢	١٥,٣٧					العائد الاجمالي على أذون الخزانة
١٢٩	١٣,٣٠	١٣,٩٠	١٤,١١	١٦,١١	١٨,١٧	١٧,٨٨	١٥,٦٥	١٥,٦٨	١٧,٨٥	١٦,٨٩					العائد الاجمالي على سندات الخزانة
٩٤	١٠,٠٩	١١,٣٠	١٢,١٦	١٣,٨٧	١٥,٨١	١٥,٣٣	١٤,٣٧	١٤,٥٦	١٥,٧١	١٢,٤٣					الوزن المرجح لتكلفة تمويل الحكومة ^{٧/}
															الفروق ^{٧/}
٢٣	-٠,١٦	-٠,٧٦	-٠,٣١	-٠,٣٢	-٠,٣٤	-٠,٣٠	-٠,٢٦	-٠,٣٠	٠,٤٦	-٠,٣٩					سعر الائتربنك لمدة ليلة مطروحاً منه سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي
-١٠١	غير متاح	١,٤٨	٢,١٧	١,١١	-٠,٣٠	-٠,٢٤	٠,٦٣	-٠,١٤	١,١٢	٢,٤٩					السعر الاجمالي للاقرض بالبنوك مطروحاً منه سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي
-٤	غير متاح	٣,٠٥	٣,١٥	٤,١٣	٤,٥٥	٤,٣٢	٤,٥٣	٣,٨٨	٣,٠٦	٣,٠٩					سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي مطروحاً منه السعر الاجمالي للودائع بالبنوك
٣٤٤	٠,٣٤	-١,٤٥	-١,٠٨	-٢,٣٨	-١,٤٤	-١,٩٢	-٢,٨٨	-٤,٦٩	-٠,٤٥	٠,١٨					الوزن المرجح لتكلفة تمويل الحكومة مطروحاً منه سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي
١٣	٠,٦٢	-٠,٢٠	-٠,٩٨	-١,٠٥	-١,٣٣	-١,٠٨	-١,٩٧	-٢,١٩	-١,٥٠	١,٢٢					منحنى العائد الاجمالي
-٣١٢	غير متاح	٢,٣٧	٢,٧٢	٣,١٨	٠,٧٢	١,٤٣	٣,٤٩	٤,٥٦	١,٦٥	٢,٢١					الوزن المرجح لسعر الإقراض بالبنوك مطروحاً منه الوزن المرجح لتكلفة تمويل الحكومة
-٣١٩	غير متاح	٢,٣٣	٢,٦١	٣,١١	٠,٦٦	١,٣٧	٣,٣٦	٤,٤٠	١,٥٩	٢,٣٥					الوزن المرجح لسعر الإقراض بالبنوك مطروحاً منه السعر الاجمالي لأذون الخزانة
-١٠٦	غير متاح	٤,٥٢	٥,٣٢	٥,٢٤	٤,٢٥	٤,٠٨	٥,١٥	٣,٧٤	٤,١٨	٥,٥٨					الوزن المرجح لسعر الإقراض بالبنوك مطروحاً منه الوزن المرجح لسعر العائد للودائع بالبنوك
١٣٣	غير متاح	١,٤٤	١,١٤	-٠,٣١	-٢,٦١	-١,٤٧	٠,٢٩	-٠,٢١	-٠,٢٢	٠,١٢					الوزن المرجح لسعر الإقراض طويل الاجل لقطاع الاعمال بالبنوك مطروحاً منه الوزن المرجح لسعر الإقراض قصير الاجل لقطاع الاعمال بالبنوك

المصدر: البنك المركزي المصري

١/ جميع التغيرات بالنقطة المئوية، فيما عدا حجم الائتربنك لمدة ليلة واحدة بالمليار جنيه.

٢/ تم تعديل عائد الاوراق المالية الحكومية بعد استبعاد الضرائب.

